

الكساد الاقتصادي من وجهة نظر وضعية وإسلامية دراسة مقارنة وصفية.

مهرة إبراهيم خليل إبراهيم الحمادي، الأستاذ الدكتور الفاتح عبد الله عبد السلام

ملخص البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على موضوع المقارنة بين إسهامات النظرة الشرعية الإسلامية والوضعية ومدى قدرتهما على علاج مشكلة الكساد الاقتصادي، حيث تحاول الدراسة إلى توعية المؤسسات والمسؤولون والناس بشكل عام حول أهمية التفكير وإدراك مدى عظم هذه المشكلة والبحث عن بعض الحلول الممكنة؛ ليعيش العالم بأمان واستقرار. تم التعرف في البحث على مفهوم الكساد الاقتصادي، وبيان الأسباب التي أدت إلى حدوث الكساد الاقتصادي، وكذلك النتائج التي تترتب على حدوثه، كما تم التعرف على طرق الوقاية منها من وجهة نظر علماء اقتصاد الوضعية وعلماء اقتصاد الإسلامية، ومن ثم اقتراح مجموعة من الحلول التي يمكن أن تساهم في تقليل الوقاية من حدوث الكساد الاقتصادي. وقد اتبعت الباحث مجموعة من المنهجيات العلمية التي تناول بها موضوعه، فمن خلال المنهج الوصفي قام الباحث بوصف أسباب حدوث الكساد الاقتصادي، ثم من خلال المنهج المقارن عقدت الباحث مقارنة بين حلول من وجهة نظر الوضعية ومن وجهة نظر إسلامية، وكذلك قامت بإجراء بعض المقابلات الشخصية مع بعض اقتصاديين والفقهاء لمعرفة رأيهم حول ذلك. وخلصت الدراسة بمجموعة من النتائج من أهمها: ذكرت الباحثة العديد من الحلول من وجهة نظر الوضعيين، فتطرق إلى حلين وهما زيادة الاستهلاك وسياسية التمويل بالعجز، فترى أن الوضعيين في هذا الحلين كأنهم اتجهوا لحل مشكلة الكساد من ناحية إسلامية، فعند الحديث عن زيادة الاستهلاك كانوا يقدمون الإعانات للطبقة الفقيرة، ليتمكنوا من الصرف ويتعدل وضعهم، ومن ناحية سياسة التمويل بالعجز تخصص الحكومات مبالغ للنفقات العامة تغطي بها العجز في الميزانية، أما عن طريق الاقتراض من الأفراد أو البنك المركزي حيث يصدر للحكومات كميات إضافية من النقود. فترى أن الموقف من وجه نظرها هو موقف إنساني عظيم ولكن بشرط الضبط الدقيق ومراعاة الأوضاع عند اتباع سياسة التمويل للعجز لكيلا تقع في مشاكل أخرى، ولاحظت من الحلين كأنهم يتبعون طريقة الصدقات من ناحية التبرع والرغبة في تحقيق عدالة التوزيع المتبعة في الدول الإسلامية من حلولهم، كما ختمت الباحثة بمجموعة من التوصيات.

ABSTRACT

The research aims to shed light on the issue of comparing the contributions of the Islamic Shariah-based economy and the positive economy approaches and their ability to deal with the problem of economic depression. The study tries to raise awareness among institutions, officials and the people in general about the importance of thinking and understanding the extent of this problem and searching for some possible solutions so that security and stability prevail in the world. The research has identified the concept of economic depression, its causes and consequences. The methods of prevention have also been identified from the point of view of positive economists and Islamic economists, and a set of solutions that can contribute to preventing economic depression or reducing its impact also have been identified. The researcher followed a set of scientific methodologies in dealing with the subject. Through the descriptive approach, the researcher described the causes of economic depression, and then through the comparative method, the researcher compared the solutions from a positive economic point of view as well as from an Islamic economic point of view. She also conducted interviews with a number of economists and jurisprudents to know their opinion about those solutions. The study came up with a set of conclusions. Most importantly, the researcher mentioned a number of solutions from a positive point of view and dealt with two such solutions, namely increasing consumption and the policy of financing through deficit. The researcher found out that by suggesting these solutions, positive economists tended to solve the problem of depression from an Islamic point of view. In proposing an increase in consumption, they suggest providing subsidies to the poor to enable them to spend and thus change their status. As for, financing through deficit, they propose that governments allocate funds for public spending to cover budget deficit, either through borrowing from the public or the central bank, where the government can issue additional amounts of money. From the researcher's point of view, this is a great humanitarian position, provided it is carefully monitored and the general situation is taken into account when adopting it so that we do not face other problems. The researcher noticed that the two solutions are seen as following the Islamic charity concept in terms of donation and the desire to follow the example of Islamic countries in realizing justice in distribution. The researcher concluded with a set of recommendations.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان من يومنا هذا إلى يوم الدين، أما بعد:

قال تعالى: (يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عِجَافٍ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ قَالَ تَزَرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ)¹ صدق الله العظيم .

إن موضوع الكساد الاقتصادي بات أمراً مهماً جداً في حياتنا، حيث لفت انتباهي المشكلة الحاصلة في العالم وهي عدم القدرة على حل مشكلة الأزمة الاقتصادية، وحيث نلاحظ تزايد معدلات الفقر والبطالة فيها بسبب انهيار الأنشطة الاقتصادية. حيث لا تمر سنوات إلا نسمع حدوث مشكلات اقتصادية بين الدول ككل مما يؤدي إلى حدوث ضجة كبيرة تهدد أمن واستقرار العالم، ومما يزيدني حزناً أكثر هو أننا أمة لها دينها الإسلامي يقودها القرآن الحكيم إضافة إلى السنة النبوية الشريفة اللذان يبينان أروع مفاهيم التي تحمينا من هذه المشكلة كالزكاة والصدقات والندور والوقف وغيرها ودورهم الفعال الذي يحل أجزاء كبيرة من هذه المشكلة ويحذران من الربا؛ لأنه مهلك للحياة ويدمر الفرد والأسرة وبالتالي يؤثر على المجتمع ككل.

إن موضوع الكساد الاقتصادي موضوع فائقة الأهمية كما لا يخفى على أحد، فمن مجمل الآيات السابقة من سورة يوسف يتبين لنا أن الأزمات الاقتصادية هي ليست موضوع هذا العصر أي هي ليست مرض جديد صاب النشاط الاقتصادي في هذا العصر بل هو موجود منذ القدم وهذا أمر طبيعي في الحياة الاقتصادية، ولكن يجب علينا التخطيط بطريقة استراتيجية محكمة لكي نستطيع أن نقي أنفسنا من هذا المرض المزمن وبإذن الله القدرة على حل هذه المشكلة، لذا يجب أن نولي أهمية كبيرة لهذا الموضوع؛ لأن تبين هذا الموضوع سيجرب عليه استقرار نفسي ومادي واقتصادي واجتماعي وسياسي وبالتالي النجاح في المجالات الأخرى. وفي هذا الصدد سنتناول الباحثة في

¹القرآن الكريم، سورة يوسف، رقم الآيات 46-49

هذه الدراسة عن مفهوم الكساد الإقتصادي وأسبابه وطرق الوقاية منه كدراسة وصفية. وهدفنا من هذا البحث الوصول إلى توعية المؤسسات والمسؤولين والناس بشكل عام حول أهمية التفكير وإدراك مدى عظم هذه المشكلة والبحث عن بعض الحلول الممكنة والتي بدورها الفعال الذي ستغير مجرى الحياة؛ لتعيش الدول العربية والإسلامية والعالم ككل بكل حب وأمان بإذن الله.

والسؤال الذي تبحث عنه الباحثة وتريد التوصل إليه هو "مقارنة بين إسهامات النظرة الشرعية الإسلامية والوضعية ومدى قدرتهما على علاج مشكلة الكساد الاقتصادي؟" ولكي تتمكن من الإجابة عليه وتوضيحه بشكل واضح ومفهوم طرحت بعض الأسئلة الفرعية وهي كالتالي: -

ماهو مفهوم الكساد الاقتصادي؟، ما هو أسباب الكساد الاقتصادي؟، ما هي أسوأ فترات الكساد العالمي؟، ماهي الحلول المقدمة لهذه المشكلة من وجهة نظر الوضعية؟، ماهي الحلول المقدمة لهذه المشكلة من وجهة نظر الإسلام؟

وبذلت الباحثة جهداً في البحث عن الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث ويتوفيق من المولى عز وجل وجدت القليل من هذه الدراسات التي تحدثت عن هذا الموضوع، فجاء لي الفضول لكي تكون دراستي من أحد الدراسات المستفاد منها بإذن الله، فأحد الدراسات كانت عن (التضخم والكساد - الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي) للمؤلف وضاح نجيب رجب، كتاب (نظام الديون بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية - أسباب الركود الاقتصادي ودور المصارف الإسلامية في تنشيط الاقتصاد) للدكتورة وفاء محمد عزت الشريف.

تعريف أهم المصطلحات

أهم المصطلحات المرتبطة بالدراسة هي كالتالي:

- **الكساد:** عرف الأستاذ الدكتور علي جمعة من خلال إجراء مقابلة شخصية معه على أن الكساد هو أن السوق ينام ولا يموت.

- الاقتصاد الإسلامي: "بأنه مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر"².
- الاقتصاد الوضعي: "هو المرحلة الخطيرة من الأزمة الاقتصادية، حيث يمتد الشلل التام في قطاعات الاقتصاد، ويتوقف النشاط الاقتصادي، ويجمد الإنتاج، وتتعطل حالة السوق، ويحدث ما يسمى بالانهيار الاقتصادي الكبير"³.
- الكساد الاقتصادي بأنه: هو المرحلة الخطيرة من الأزمة الاقتصادية، حيث يمتد الشلل التام في قطاعات الاقتصاد، ويتوقف النشاط الاقتصادي، ويجمد الإنتاج، وتتعطل حالة السوق، ويحدث ما يسمى بالانهيار الاقتصادي الكبير. وقد عرف كينز الركود الاقتصادي بأنه: هو انخفاض مفاجئ وسريع في الكفاية الحدية لرأس المال بحيث يتميز هذا الانخفاض بانخفاض حجم التشغيل وانخفاض الاستهلاك وكثرة المخزون السلعي"⁴.

المبحث الأول: مفهوم الكساد الاقتصادي لغةً واصطلاحاً

إن مفهوم الكساد الاقتصادي مفهوم ذا أهمية كبيرة جداً ويجب التعرف عليه لكي نقي أنفسنا عند حدوثه، وبما أن مفهوم الكساد والتضخم مرضان يلازمان أي نشاط اقتصادي، فالنشاط الاقتصادي هنا هو الإنسان في صحته وحيويته والكساد مثل المرض الذي يلازم الإنسان عندما لا يحافظ على نفسه باختصار، فيجب علينا أن نأخذ جرعات من الوقاية لكي نتجنب مرض الكساد، فبالنسبة لنا قد ميزنا المولى عزوجل نحن كأمة مسلمة بمفاهيم وقواعد وأصول إسلامية، سواء كانت من القرآن الكريم المطهر المعزز من عند الله أو من السنة النبوية الشريفة وبدورهما العظيم ليرشدونا إلى الطريق الصحيح، فالقرآن هو الجرعة الصحيحة لهذا المرض، وعندما نتماشى معه نحقق القوامة للمجتمع الصالح وبالتالي استقرار المجتمعات من جميع النواحي. في بداية الأمر في هذا المبحث، ستعرف الباحثة الكساد لغةً واصطلاحاً ثم ستتطرق إلى طور الكساد باختصار شديد.

² د. أحمد محمد العسال، ود. فتحي أحمد الكريم، النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه، القاهرة: مكتبة وهبة، ط7، 2010م، ص15

³ وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 2011م، ص190.

⁴ وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص190، 189، 188.

مفهوم الكساد الاقتصادي:

معنى الكساد لغة: كسد الشيء كساداً، فهو كاسد وكسيد، وسلعة كاسدة، وسوق كاسد بلا هاء. وأكسد الرجل، أي كسدت سوقه. قول الشاعر معاوية بن مالك: إذا كل حي نابت بأرومة ... نبت العضاه فماجد وكسيد⁵.
في ضوء هذه التعاريف السابقة لمعنى كلمة الكساد لغة، عرفت الباحثة من وجهة نظرها المتواضعة، الكساد على أنه هو المرض، العطل، البلادة، الإهمال، النوم، عدم النفع، خمول.

مفهوم الكساد اصطلاحاً:

يقول الله تعالى في كتابه الحكيم: (وَتَجَارَةً تَخْسُونَ كَسَادَهَا)⁶، وتفسيرها الباحثة اقتصادياً بمعنى وتجارة تخافون نقصان قيمتها، ستعرض في هذه الفقرة تعريف الكساد اصطلاحاً من وجهة نظر علماء الاقتصاد الوضعي ومن وجهة نظر علماء الاقتصاد الإسلامي ومن ثم ستخلص الباحثة بتعريفين لهذا الموضوع.

➤ تعريف الكساد اصطلاحاً من وجهة نظر علماء الاقتصاد الوضعي:⁷

فرق علماء الاقتصاد بين مراحل الانهيار الاقتصادي فقالوا: بأن أول مرحلة هي مرحلة الإنكماش، والمرحلة الثانية هي مرحلة الركود الاقتصادي، والمرحلة الأخيرة وهي الخطيرة وهي مرحلة الكساد الاقتصادي. وقد عرفوا الكساد الاقتصادي بأنه: "هو المرحلة الخطيرة من الأزمة الاقتصادية، حيث يمتد الشلل التام في قطاعات الاقتصاد، ويتوقف النشاط الاقتصادي، ويجمد الإنتاج، وتتعطل حالة السوق، ويحدث ما يسمى بالانهيار الاقتصادي الكبير".

ومن علماء الاقتصاد من لم يفرق بين الكساد والركود، وعرف الكساد بأنه:

"انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وأسعار السلع والخدمات بحيث ينخفض الدخل القومي والاستيراد من الخارج بالإضافة إلى انخفاض معدلات الزيادة في الأجور والأسعار".

⁵ إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط1، 2005م، ص912.

⁶ القرآن الكريم، سورة التوبة، رقم الآية 24

⁷ وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص189، 188، 190.

وقد عرف كينز الركود الإقتصادي بأنه: " هو انخفاض مفاجيء وسريع في الكفاية الحدية لرأس المال بحيث يتميز هذا الانخفاض بانخفاض حجم التشغيل وانخفاض الاستهلاك وكثرة المخزون السلعي".

من جملة التعاريف السابقة لعلماء الاقتصاد الوضعي، تمكنت الباحثة من استنتاج تعريف للكساد الاقتصادي بأنه تلك المرحلة التي يكون فيها الاقتصاد منهراً ومعقد حيث يكون المستوى العام للنشاط الاقتصادي منخفض؛ لأن عرض النقود منخفض مما يسبب ارتفاع في قيمة النقود وانخفاض الأجور فبالتالي الأسعار تنخفض والطلب على السلع والخدمات كذا ينخفض مقابل العرض فالإستهلاك يقل والانتاج يجمد وفي النهاية يدمر السوق، فيحدث ما يسمى بالكساد الإقتصادي.

تعريف الكساد اصطلاحاً من وجهة نظر علماء الاقتصاد الإسلامي: -⁸

يعرف ابن عابدين الكساد فيقول: "الكساد هو ترك التعامل بالفلوس ونحوها".

وقد فرقوا علماء الاقتصاد الإسلامي بين كساد النقود العام وهو أن تفقد النقود المعاملة بها في جميع البلاد ويحل محلها نقد جديد، وبين كساد النقود المحلي فهو أن يروج النقد في بلدة دون أخرى. أما بالنسبة لكساد السلع فهو رخص السلعة وضعف الرغبة في شرائها.

فعند علماء الاقتصاد الإسلامي المعاصرين التعريف كالتالي:

- الكساد هو الإنخفاض في مستوى الأسعار بحيث يصل إلى مرحلة خطيرة.
- وعرف الدكتور مجدي عبد الفتاح سليمان الكساد بأنه: هو انخفاض في الطلب الكلي الفعلي يؤدي إلى بطء في تصريف السلع والبضائع في الأسواق ومن ثم تخفيض تدريجي في عدد العمالة والوحدات الإنتاجية وتكديس في المعروض والمخزون من السلع والبضائع وتفشي ظاهرة عدم انتظام المتعاملين في النشاط الاقتصادي وشيوع الإفلاس والبطالة.
- وعرف الأستاذ الدكتور علي جمعة - مفتي الديار المصرية، الكساد عن طريق مقابلة شخصية أجرتها الباحثة معه بأن الكساد هو أن السوق ينام ولا يموت.

⁸وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص194، 193، 192

■ وعرف الدكتور إبراهيم غانم البيومي الكساد عن طريق إجراء مقابلة معه، بأن الكساد هو جزء من الأزمات الدورية التي تعترض النظام الرأسمالي التي تركز الثروة والعوائد لأفراد قليلة جدا وبالتالي عجلة الإنتاج تقل فالطلب يقل والعرض يزيد فندخل في أزمة.

وعلى ضوء التعاريف السابقة تستخلص الباحثة أن الكساد الاقتصادي هو أن النشاط الاقتصادي يصل لمرحلة الجمود، لأن الطلب على السلع يقل والبضائع التي أنتجت لم يعد أحد يرغب بشرائها فيخسر المنتجون العوائد المتوقعة من جراء الجهد والموارد في الإنتاج فيحدث أن المخزون السلعي يزيد فتخسر، فتضطر المصانع إلى تقليل الأيدي العاملة وتقليل الأجور لعدم قدرتها على الدفع فيؤدي ذلك إلى حدوث البطالة وينتج عن ذلك زيادة انخفاض القدرة الشرائية في الاستهلاك أكثر عن ذي قبل، فيحدث مع استمرار الوضع على حاله، على ما يسمى بالكساد الاقتصادي.

طور الكساد:

تمر الدورات الاقتصادية في العديد من الطور كالتالي: طور الانتعاش، طور الانكماش، طور الكساد(الركود)، طور النهوض(الرواج)، ولكن ستحدث الباحثة في هذه النقطة عن طور الكساد لأنه هو محور حديثنا في البحث: "الكساد يكون على ناحيتين، فمن الناحية الغير رسمية (أي أية فترة من الوقت يكون فيها النشاط الاقتصادي مجرد تبجح)، أما من الناحية الرسمية (فهو حين لا ينمو الاقتصاد مدة ربعين متتاليين من السنة)، وقد يكون الكساد خفيفا(حين لا يمتد طويلا وحين لا يهبط النشاط الاقتصادي كثيرا)، وقد يكون شديدا (حين يمتد إلى أكثر من سنة ويهبط الإنتاج القومي الإجمالي)، وحين يدوم الكساد طويلا جدا ويتدهور النشاط الاقتصادي فإنه يسمى ركوداً"⁹.

مما سبق يتبين لنا أن الكساد هو المرحلة التي تأتي بعد طول فترة الانكماش، فمرحلة الإنكماش هو مؤشر لقرب مرحلة الكساد، وأن الكساد في مرحلته الخفيفة يسهل علينا حلها بشكل أسهل وأسرع من الكساد الشديد أي الركود لأن في الركود تكون الأمور أكثر تعقيدا.

⁹د. وفاء محمد عزت شريف، نظام الديون - بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية أسباب الركود الاقتصادي ودور المصارف الإسلامية في تنشيط الاقتصاد، الأردن : دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 2010م، ص 24

المبحث الثاني: أسباب الكساد الإقتصادي وأسوء فترات الكساد العالمي

وبعدما تعرفنا في المبحث السابق على تعريف الكساد الإقتصادي، سنتعرف بإذن الله في هذا المبحث عن أسباب الكساد الإقتصادي وبعد ذلك سنتطرق إلى نبذة مختصرة عن أسوء فترات الكساد العالمي لكي يكون لنا الموضوع واضح ومفهوم. إن ظاهرة الكساد الإقتصادي، ظاهرة تجلب القلق والخوف لجميع الفئات من الأفراد إلى المؤسسات والحكومات، فهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الظاهرة المحبطة ومنها: الحروب والكوارث، سوء توزيع الدخل وتركز الثروات، البطالة، الضرائب، الخلل في نظام الأسعار، التضخم، الأسباب المالية كـ (الفائدة، الإنفاق العام، عجز الموازنة، إلخ...)، وارتباط الأسواق فيها بالأسواق العالمية وهذا يحدث في الدول النامية، جميع هذه الأسباب... وغيرها أدت إلى حدوث الكساد الإقتصادي، فمن طريق ذلك ستتحدث الباحثة في هذا المبحث عن أربع مسببات للكساد الإقتصادي وهم: الحروب والكوارث، وسوء توزيع الدخل وتركز الثروات، والبطالة، والضرائب، ولا يقصد من ذكر هذه المسببات أنها الأهم بل جميع المسببات التي عرضها سابقاً، هي من الأسباب المهمة والمسببة لحدوث الكساد الإقتصادي أيضاً.

أسباب الكساد الإقتصادي

الحروب والكوارث ودورها في الكساد:

الحروب والكوارث تلعبان دوراً مهماً في تدني مستوى النشاط الإقتصادي إلى القاع، لما يسببانه من هلاك للممتلكات والبشر، فيدمر الاقتصاد ويصله إلى حد الكساد الإقتصادي. سواء من ناحية الحروب الأهلية أو الحروب بشكل عام. وأيضاً من ناحية، الكوارث الطبيعية التي تحدث مثل (الزلازل والبراكين والسيول والإنهيارات الجليدية والكوارث المناخية كالجفاف والأعاصير والزوابع، وغيرها من الحرائق والأوبئة كالطاعون والإيدز) كافانا الله شرهم، مما يلعبه هذا كله في تشلل حركة الاقتصاد في الأماكن التي تحدث لها مثل هذه الأحداث المريعة فيؤدي ذلك لحدوث مجاعات وفقر وبطالة وأيضاً جرائم وانحطاط وتدمير الأسواق وغيرها.

ويشير المقريري في كتابه (إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر)، في مناسبة طرحه لأسباب المجاعات التي انتابت مصر، إلى موقف يتميز بنقص إنتاج السلع وارتفاع أثمانها، ويرجع ذلك للأسباب التالية: أسباب طبيعية: كقصور مجرى نهر النيل وعدم زول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره أو آفة تصيب الغلال

من سمائم تحرقها، أو رياح تهفيها، أو جراد يأكلها وغيره. وأسباب إجتماعية: كالفساد الإداري بسبب تفشي الرشوة وغيرها. وأسباب إقتصادية: كزيادة النقود المطروحة للتداول، وزيادة الربح العقاري في الزراعة.¹⁰

ويقول الإقتصادي البريطاني روجر بوتل: رغم أن الكساد سيعزى لهجمات 11 سبتمبر/أيلول على الولايات المتحدة فإن العالم كان في طريقه إلى مواجهة مصاعب إقتصادية حتى قبل الهجمات. إن العالم قد يكون على شفا الإنزلاق إلى أسوأ كساد إقتصادي يشهده منذ الحرب العالمية الثانية وإن الولايات المتحدة قد تنزلق إلى كساد حاد. كما أن فقدان الأمن الإقتصادي الدولي وتزايد المخاوف وآثار الإرهاب ومكافحته على المستوى الدولي كان له أثر واضح في تزايد معدلات البطالة في معظم دول العالم. حيث ارتفع معدل البطالة في الدول الرئيسية المتقدمة من 5,9% عام 2001م إلى 6,5% عام 2002م¹¹.

ومن ضوء ماسبق، ترى الباحثة أن الحروب والكوارث يعتبران مسبب لحدوث الكساد الإقتصادي، لأنه ينجم من هذان المسببان ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، وبالتالي ستقل المنتجات وأيضاً لن يكون هناك طلب على الاستهلاك لعدم وجود دخل (راتب أو أجر) لكي يطلب العاطل السلعة التي يرغب بها ليسد حاجاته الأساسية، فبتالي تنكس السلع وسيلجأ التجار إلى تقليل الاستثمار ويقف السوق ويقل النشاط الإقتصادي ثم بعد ذلك سيحدث الكساد، وأيضاً سترتب على البطالة الفقر والموت في بعض الأحيان وأيضاً حدوث العديد من الجرائم وغيرها مما سيؤثر ذلك على الوضع الإقتصادي والسياسي للدولة. ومن وجهة نظر الباحثة الشخصية يمكن أن تحل هذه المشكلة باتباع المبدأ الذي تتخذه في حياتها وهو "معالجة أي مشكلة حاصلة بضدها (عكسها)، وإن لم يحل الضد المشكلة نلجأ بعدها لحلول أخرى"، مثلاً في هذه المشكلة الحاصل بسبب الحروب والكوارث التي ينتج عنها البطالة نستطيع حل هذه المشكلة بعكس البطالة وهو توظيف العاطلين بأي طريقة، على سبيل المثال فالنأخذ موضوع الزراعة مجال مثمر ويقوي النشاط الإقتصادي من ثماره العديدة ومن إحياء الأراضي القحلاء ويوظف عدد كبير من العاطلين وهكذا، ومثلاً من ناحية الكوارث الطبيعية يجب أن نضع ميزانية احتياطية نسميها (ميزانية الحوادث الطبيعية) فيجب أن نأخذ بالاعتبار لهذا الموضوع، من ناحية الحروب يجب أن نأمن أنفسنا من ناحية تدريب الأسر على

¹⁰د. عبد الهادي علي النجار، تغيير قيمة النقود في الفكر الإقتصادي الإسلامي وفي الفكر المعاصر، جامعة المنصورة: مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2001م، ص6

¹¹وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب و الحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص206

سبل الاحتياط وبناء مثلاً أماكن مجهزة للكبار والصغار كمنازل ومستشفيات، والأغذية تحت الأرض نسميها (ملاجئ وقت الحرب) تكون سرية في كل منطقة وكذلك تدريب الجميع على سبل الدفاع لأن أغلب الحروب تأتي فجأة فبالتالي سنستطيع بهذه الطرق إلى مواجهة جزء من الكساد الإقتصادي وغيرها من المجالات.

سوء توزيع الدخل وتركز الثروات ودورها في الكساد:

إن سوء توزيع الدخل وتركز الثروات في يد عدد قليل جداً من الأفراد عن بقيةهم، أمر لا يجب السكوت عنه؛ لأنه يؤدي إلى حدوث مشاكل عديدة ومنها حدوث مشكلة الكساد الإقتصادي وزيادة معدلات البطالة وذلك لغياب مبدأ العدالة في هذا الموضوع. ومن هذا الصدد سنتحدث عنه رغم أن البعض لا يريد التحدث عن الأمور سياسية ولكن نحن سنتحدث عنه لأن النشاط الإقتصادي ينهد من جراء ذلك وأيضاً لكي يدرك القارئ والناس جميعاً ما مدى تأثير ذلك من الناحية الإقتصادية والسياسية.

"من الملفت أن الهوة في التمايز الإجتماعي تزداد في البلدان المتخلفة عما هي عليه في الدول الرأسمالية الكبرى، ففي الإحصاءات التي أجراها س. كورننتس: وجد أنه يحصل 60% من السكان على 34% من الدخل القومي في انكلترا، و 36% في أمريكا. في حين أن هذه النسبة من السكان في الدول المتخلفة، تحصل على نسبة أقل بكثير من الدخل القومي، مثلاً في الهند تحصل على 24%، وفي مصر يحصل 400 ألف شخص على 35.5% من الدخل الوطني (هذا في الخمسينات)"¹².

ويقول وضاح نجيب في هذا الصدد: أن هناك أسباب عديدة للتفاوت ومن أهمها السيطرة السياسية في الدول النامية، الذي يجعل بعض موظفي الدولة يحصلون على مداخيل عالية على حساب الغير، وهذا ما يسبب وجود طبقات (الغالبية العدد)، وليس لديها ما تشتري به حوائجها.

ويقول رافي باترا في كتابه الكساد الكبير في التسعينات: "إن الكساد المميز عن الركود. حيث يفرق رافي باترا بين الكساد والركود وأن الكساد هو حالة متقدمة من الركود، وسببه حصر الثروات وتركيزها بشكل كثيف بين أيدي قليلة"¹³.

¹² وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص 207، 208
¹³ وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص 208

بناءً على ماسبق من النسب الظاهرة وقول وتفسير وضاح نجيب وقول رافي باترا، ترى الباحثة من وجهة نظرها المتواضعة أن الكساد الاقتصادي لا بد من أن يحدث من جراء سوء توزيع الدخل وتركز الثروات، لأنه عندما تتركز الثروة في يد عدد قليل مقابل العدد الكبير يحدث الآتي: أولاً من المؤكد أن يقل الطلب على السلع والخدمات لأن الكثير ليس لديهم النقود ليصرفوا أو يستهلكوا بالمعنى الاقتصادي فقط القلة التي ستصرف وهذا إذا اشترت جميع بضائعها من الدولة وأيضاً من المؤكد أنها ستدخر بعض المال من أجل خطط مستقبلية، ثانياً: سيترتب على ذلك أيضاً تكديس السلع وتخزينها وبالتالي عدم الانتاج والاستثمار من جديد أي أن ذلك سيهبط من همة المستثمرين، ثالثاً: سيترتب على ذلك توقف السوق وبالتالي شلل الاقتصاد وسيحدث بطالة كما في السابق وجرائم وفقر ودمار في كل النواحي فالكساد آت آت 100%. ولكن يمكننا حل هذه ومعالجة هذه المشكلة بالمبدأ الخاص وهو كما تم ذكره سابقاً وهو "معالجة أي مشكلة حاصلة بضدها (عكسها)، وإن لم يحل الضد المشكلة نلجأ بعدها لحلول أخرى"، ماهي المشكلة هنا؟ هي (سوء توزيع الدخل وتركز الثروات) ماهو عكسها (العدل أو تعديل في توزيع الدخل، وعدم أو منع تركيز الثروات)، ونظرت الباحثة هنا للمشكلة من منظور إسلامي أن الحاكم هو المسؤول عن العدالة في التوزيع؛ لأن الله جعله مستخلف بعد الله في الأرض ويجب أن يحسن التصرف في التوزيع لأنه محاسب يوم القيامة، ورأيها الآخر هو يجب أن يكون هناك عدالة في التوزيع كما أمرنا الله ورسوله وبما أننا نسري بحياتنا بمبدأ (الأخوة الإسلامية) فيجب أن نطهر أموالنا بأداء فريضة الزكاة من تركيز هذه الثروات ومن ثم سيحدث من جراء ذلك أن الفقير سترد له الروح وسيستطيع أن يواكب الحياة، وستزال الفوارق بين الطبقات، فكأن الزكاة ستعدل بها دور حيوي وفعال في التوزيع بإذن الله، وسيتحسن الوضع عن ذي قبل، فالحمد لله على نعمة الإسلام.

البطالة ودورها في الكساد:

من الجدير بالذكر كما ذكرت الدكتورة وفاء محمد عزت في كتابها عن (نظام الديون): أن هناك أنواع عديدة للبطالة ومنها (بطالة موسمية، بطالة دورية، بطالة هيكلية، بطالة احتكارية، بطالة مقنعة). فالبطالة المرتبطة في محور حديثنا هي من التعاريف السابقة "البطالة الدورية". ستعرض الباحثة في هذه النقطة، حول تعريف البطالة الدورية ثم ستعرف أسباب حدوث البطالة الدورية ودورها في الكساد الاقتصادي.

البطالة الدورية:¹⁴

هذا النوع من البطالة يرتبط بالدورة التجارية ويحدث نتيجة لهبوط مستوى النشاط الإقتصادي أثناء طوري الركود والكساد أو بتقلبات النشاط الإقتصادي بين الرواج والكساد، ففي وقت الكساد يقلل الطلب الفعال إلى درجة كبيرة بحيث تتأثر جميع النشاطات الإقتصادية، وهذا النوع هو أخطر أنواع البطالة.

تعريف البطالة الدورية: "هي البطالة التي تسببت فيها الدورة الإقتصادية، وتظهر في فترات الركود وتتفشى في فترات الكساد".

هناك العديد من أسباب حدوث البطالة الدورية كما ذكرت الدكتور وفاء في كتابها ومنها: تغير أذواق المستهلكين، وحالة النقود والأسعار، وعدم توفر الإحصاءات الدقيقة عن حال السوق، وتوقعات رجال الأعمال لأحوال الأسواق في المستقبل. سيقصر الحديث على تغير أذواق المستهلكين، وحال النقود والأسعار.

1- تغير أذواق المستهلكين.

أن التغير في الأذواق ظهر نتيجة لنشوب حروب واسعة النطاق مثل الحرب العالمية الأولى والثانية، فتأثر الوضع الإقتصادي بذلك، عن طريق الاتجاه نحو الانتاج الحربي من العناد والعدد ودفع الدولة إلى اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي فأشعبت حاجات الجنود من السلع والمواد وتوفير المواد الغذائية الضرورية لأفراد الشعب، ونشأت الصناعات الحربية والغير حربية مما أدى هذا الوضع إلى الحاجة إلى توظيف عدد كبير من العاطلين عن العمل بسبب الحاجة في الحرب وبعد الانتهاء من الحرب لم تكن بحاجة إليهم فأدى ذلك إلى حدوث البطالة.

أن الدولة لاتعيش بعيدا عن العالم الخارجي فهي تؤثر وتتأثر به، فعند وفرة المحصول في سنة من السنوات لن تؤثر فقط على الدولة المنتجة بل سوف تؤثر على الدول الأخرى التي تستورد المحصول أيضا. من هنا يتبين أن التغير في أذواق المستهلكين يسبب في حدوث البطالة الدورية التي تؤدي إلى حدوث الكساد الإقتصادي.

¹⁴ د. وفاء محمد عزت الشريف، نظام الديون - بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية - أسباب الركود الاقتصادي ودور المصارف الإسلامية في تنشيط الاقتصاد، المرجع السابق، ص 95،96،97،98،99

2- حالة النقود والأسعار.

النقود تؤدي دوراً خطيراً في الإقتصاد القومي لارتباطها بحياة الفرد والمجتمع، فاختلال النظم النقدية يقلب الأوضاع فيختل التوازن، فالمشكلات النقدية تسبب في حدوث الدورة الاقتصادية، فالبنوك تقوم بعملية إيجاد النقود، ففي أوقات الرواج تتوسع البنوك التجارية في تقديم القروض، وفي أوقات الكساد تقل القروض المقدمة من البنوك التجارية وإذا اشتد الكساد وأصرت البنوك على عدم الإقراض فقط يزداد الحالة سوءاً. فيتدخل البنك المركزي لحد الأزمة ولكن يقدم المساعدة للبنوك التجارية التي تستحق المساعدة وليس صاحبة المركز الضعيف، وعلى ذلك فكمية النقود التي توجد بها البنوك تؤثر على مجرى الأحداث وتؤدي إلى حدوث الدورة الاقتصادية. ويغري ارتفاع الأسعار وتخلف نفقات الإنتاج وتضخم الأرباح الكثيرة من المنتجين على الدخول في ميدان الإنتاج، ومن ثم يطلبون عمالاً، فيزداد عدد المشتغلين ويقل عدد المتعطلين كلما اتسع نطاق الأعمال الجديدة والعكس في حالة الخسائر.

مما سبق، تخلص الباحثة بأن وضع البطالة يعتمد على المزاج أو بالأحرى الحاجة، ففي حالة الأوضاع مستقرة أي الأرباح عالية يقوموا بعملية التوظيف وتزداد الحاجة للموظفين وفي حالة الأرباح منخفضة يؤثر ذلك سلباً على القوى العاملة، فيؤدي ذلك لفصلهم من العمل، وعند فصلهم يقل الطلب الفعلي على السلع ويقل الإستهلاك ويقل الإستثمار وتتراكم السلع في السوق فيتأثر السوق وينهد النشاط الإقتصادي وبالتالي يحدث الكساد. وفي وقت الحروب منتجات الحرب تزيد فيوظفون الناس وعندما يستقر الوضع يعطلون الناس فيتأثر السوق ويحدث الكساد.

الضرائب ودورها في الكساد:¹⁵

أن الضرائب تقلل حجم الإستهلاك لأن الأسعار تزيد. وعندما تفرض الضرائب على الغني والفقير بالقيمة نفسها، تجعل الطبقة الفقيرة تعاني من قلة السيولة النقدية ويزداد بذلك حجم العاطلين عن العمل، هذا عدا عن تأثير الضرائب على القطاع الخاص.

على ضوء ذلك تستنتج الباحثة بأن زيادة الضرائب على أي سلعة يؤدي إلى إرتفاع الأسعار فبتالي لا يستطيع الناس شرائها وربما تكون سلعة ضرورية للحياة فيتأثر الفرد والمجتمع من جراء ارتفاع الضرائب وأيضا السلعة أو البضاعة

¹⁵ وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب والحلول وفق مبادئ الإقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص213، 212

نفسها تتأثر وتتكدس فيقل الإنتاج والمصانع تفصل عدد من العاملين لعدم القدرة على دفع رواتبهم؛ لأن البضائع يزداد مخزونها فيحدث البطالة ويتشغل السوق والاقتصاد، فيحدث من المؤكد الكساد الاقتصادي. فيمكننا حل هذه المشكلة عن طريق المبدأ الذي تم عرضه في السابق: مشكلة حدوث الكساد كما نرى ارتفاع الضرائب فالحل يكون العكس وهو إخفاض نسبة الضرائب وبالتالي سيزيد حجم التمويل والإنتاج وسيحتاجون إلى أيدي عامل وستحل مشكلة البطالة ومن ثم سيحدث مايسمى بالانتعاش أو الراج الاقتصادي وليس الكساد.

أسوء فترات الكساد العالمي

هناك العديد من الفترات التي حدث فيها الكساد الاقتصادي، ولكن سنتعرض بإذن الله في هذا الأسطر البسيطة عن أسوء فترات التي حدث فيها الكساد العالمي، ومن هذه الفترات هي سنة (1929-1933) المسماه بالكساد الكبير، وأيضا في سنة (2008) حدث الكساد. فالبداية سيتم تعريف الأزمة المالية الاقتصادية للتوضيح فقط، ومن ثم ستعرض عن الفترتين باختصار.

مفهوم الأزمة المالية الاقتصادية:

○ في اللغة:

الأزمة في اللغة: "الشدة والقحط، يقال: أصابتهم سنة أزمتهم أزماً، أي استأصلتهم. وأزم علينا الدهر بأزم أزماً، أي اشتد وقل خيره"¹⁶.

المال في اللغة: جاء في لسان العرب "أن المال هو ما ملكته من جميع الأشياء"¹⁷، المال: "هو كل ما يملكه الفرد أو تملكه الجماعة من متاع، أو عروض تجارة، أو عقار أو نقود أو حيوان"¹⁸.

الاقتصاد في اللغة: هو من مصدر اقتصد، أي التوسط في الأمور. وعلم الاقتصاد: علم يبحث في انتاج الثروة وطرق استهلاكها وتوزيعها والقوانين التي تخضع لها، واقتصد اقتصاداً: أي ادخر. واقتصد في النفقة: اعتدل لم يسرف فيها ولم يقتصر"¹⁹.

¹⁶ إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، المرجع السابق، ص41.
¹⁷ محمد بن كرم بن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، 1979، المجلد الحادي عشر، ص 635.
¹⁸ عبد الوهاب السيد، ومحمد القلماوي، المعجم الوسيط، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ج1، ط3، 1985م، ص927.
¹⁹ معجم زايد، أبوظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية الإنسانية، ط1، 2012م، ص125.

○ في الاصطلاح:

مفهوم الأزمة المالية من الناحية الاقتصادية هي: " ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة، و حدوث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، وبطالة دائمة"²⁰، أما مفهوم الأزمة من منظور مالي فهو: "التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول؛ والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية"²¹.

حدوث ظاهرة الكساد العالمي سنة 1929-1933 المسمى (بأزمة الكساد الكبير):

تعد أعنف أزمة حدثت في القرن العشرين هي أزمة (1929-1933) التي هزت العالم وكانت لها سمعة مدوية وأقواها أثرا حيث أن جذورها تعود إلى نهاية الحرب العالمية الأولى.

فقد نتج الكساد من انتشار المضاربات في البورصة بشكل حاد حيث ارتفعت أسعار الأسهم ارتفاعا كبيرا بشكل لا يتناسب مع الزيادة الحقيقية في أرباح الشركات وفي أكتوبر 1929 تم طرح 19 مليون سهم للبيع دفعة واحدة فكان العرض أكبر من الطلب فأدى ذلك الى هبوط أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكي بنسبة 13% فانهارت بذلك بورصة "وول ستريت" ثم توالى الانهيارات في أسواق المالية العالمية لتمتد آثار هذه الأزمة المروعة على الجانب الحقيقي للإقتصاد الأمريكي²².

حيث تمثلت مظاهر الأزمة في " تراجع حجم الطلب الإستهلاكي وبدأ الانخفاض الإنتاجي في قطاع السلع الإستهلاكية، وانخفضت الاستثمارات في قطاع السلع الإستهلاكية، وتبعتهما القطاعات الإنتاجية، وقد سجل تراجع الاستهلاك من 100% عام 1928 إلى 75% عام 1932 وتراجع حجم الإنتاج من السلع الإستثمارية من 100% عام 1928 إلى 41% عام 1933 حيث انتشرت البطالة، وهذا التراجع يعكس تراجعا واضحا في المستوى العام للأسعار"²³.

²⁰د. فريد كورتل، الأزمة المالية: مفهومها وأسبابها وانعكاساتها على الدول العربية، الجزائر: جامعة سكيكدة، ط1، 2009م ص6
²¹د. هناء محمد هلال الحنيطي، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية الإقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إقتصادي إسلامي - ورقة بحثية بعنوان (دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية)، عمان: الأردن، 2010م، ص9
²²د. ثريا الخزرجي، الأزمة المالية الراهنة وأثرها في الإقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن: جامعة الإسراء، 2009م ص8
²³وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب والحلول وفق مبادئ الإقتصاد الإسلامي، ص191

على ضوء ما سبق، تلاحظ الباحثة حدوث انخفاض في الاستهلاك والاستثمار وأيضا انتشار ظاهرة البطالة واستمرار الوضع حوالي 6 سنوات فإذن 100% السوق انهار والاقتصاد تشلل، فكل ذلك أدى إلى حدوث الكساد الكبير.

حدوث ظاهرة الكساد العالمي سنة 2008:

أن الأزمة في سنة 2008، نجمت من عدم الالتزام غير المسئول، بل المتعمد بهذه المتطلبات من قبل البنك، عندما ازدادت الطلب على المساكن والعقارات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أفرطت المؤسسات النقدية، وبخاصة بنوك الإستثمار، في تقديم كم ضخمة للغاية من القروض للأفراد في مجال الرهن العقاري بالذات، دونما دراسات استعلامية تذكر عنهم ودون اعتبار للسيولة وكفاية رأس المال، مما أدى إلى تعثر الكثير من المقترضين عن السداد، في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار العقارات، ومن ثم غرق المواطنون في الديون، وانتزعت البيوت منهم؛ مما أدى إلى زيادة العرض، فمزيد من انخفاض في أسعار العقارات أصبحت المؤسسات النقدية على مشارف الإفلاس كما امتدت شرارة هذه الأزمة باقي البنوك والمؤسسات المالية العالمية. **فهناك العديد من العوامل التي ساعد على التأزم منها:** شبه غياب الرقابة من قبل السلطات النقدية على العمل المصرفي، فساد الإدارة العليا في كثير من المؤسسات، انتشار استخدام أدوات مالية مبتكرة لمقابلة جشع بنوك الإستثمار، وتلبية نهمها لتحقيق أقصى الأرباح من خلال الاستثمار المالي **الورقي** دون ارتباط يذكر في الاقتصاد العيني، بالإضافة إلى اشتداد المضاربات المحمومة في "وول ستريت" وأسواق أوروبا وبقية دول العالم والتي تصاعدت بلا ضابط ولا رابط ولا منطق مما أدى إلى تقلص الثقة في السوق وفي الإقتصاد، وأفلس العديد من البنوك وأصبح الإنهيار الكبير ليس في المال فقط بل أيضا في الاقتصاد العيني حيث ظهر بوضوح في صناعة السيارات، كما وصل عدد العاطلين في بداية 2008 حتى نوفمبر من العام نفسة (2،1) مليون.²⁴

وعندما أجرت الباحثة مقابلة شخصية مع الأستاذ الدكتور علي جمعة وقالت له ما هي قصة الأزمة سنة 2008، فأجابها: باختصار "اطمر بير، واحفر بير، وماتعطش أجير"، واكمل حديثه بالقول: أن نعطي دين فوق دين من غير

²⁴د. عبد الحميد الغزالي، أساسيات الإقتصاديات النقدية وضعيا وإسلاميا مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية، القاهرة: دار النشر للجامعات، ط1، 2009م، ص 449، 450، 451، 452.

ضابط ولا تخطيط صحيح ولأي شخص من غير دراسة وضعه (هل يستحق إعطاءه الدين أم لا)، كأن الموضوع فوضي، ومع مرور الوقت أدى إلى انهيار الديون العقارية المرهونه والتأثير على سوق الأسهم ومن ثم تأثر العالم ككل بالأزمة، مما نتج عن ذلك حدوث الفقر والبطالة، حيث أن البطالة هي المسبب الرئيسي لحدوث الكساد الاقتصادي، وذكر بأن الركة هو علاج الأزمة.

بناء على ما سبق، يتضح للباحثة أن الأزمة الحاصلة سنة 2008 م، لم تأثر فقط على أمريكا بل أيضا على بقية العالم، وأدت إلى انتشار حدوث البطالة بشكل كبير، فالبطالة كما هو معروف هو من المسببات الرئيسية لحدوث الكساد الاقتصادي، حيث سيقبل الطلب الفعلي في الإستهلاك والإستثمار، لأن ليس لدى الشخص العاقل القدرة على الاستهلاك فالتالي سينهار السوق والنشاط الاقتصادي. كما سيحدث خوف للأشخاص وستنعدم الثقة من الإقتراض من البنوك، وكل ذلك بسبب بيع الديون العقارية المرهونه وهي الأساس المسبب للأزمة وفضلاً عن مساهمتهم باستغلال ظروف الناس والطمع للحصول على أرباح عالية وبالإضافة إلى عدم التنظيم المسبق قبل الاقراض وعدم القيام بدراسة مستقبلية واضحة، وعدم وجود الرقابة على المؤسسات. فالإسلام يحرم بيع الدين وكذلك استغلال حاجات الناس والكذب، فيجب أن نتبع التعاليم الإسلامية في جميع أمورنا قبل البدء بأي شيء لكي نسلم من المخاطر فإن علمت أنه حرام أقفل الباب.

المبحث الثالث: حلول من وجهة نظر الوضعية ومن وجهة نظر الإسلامية

بعدما قطعنا شوطاً في التعرف على مفهوم الكساد الاقتصادي وأسبابه وأسوأ فتراته، سنتعرف بإذن المولى عز وجل في هذه الفقرة عن الحلول للكساد الاقتصادي من وجهة نظر الوضعية ثم سنتعرف على الحلول من وجهة نظر الإسلامية..

حلول من وجهة نظر الوضعية

يرى علماء الإقتصاد الوضعيين من وجهة نظرهم، أن الحلول المجدية لعلاج مشكلة الكساد الإقتصادي هو تخفيض سعر الفائدة ، وزيادة الإستهلاك، وسياسة التمويل بالعجز، وزيادة عدد المشروعات العامة. ستقتصر الباحثة في هذه الفقرة بالحديث عن حلين وهما زيادة الاستهلاك وسياسة التمويل بالعجز²⁵.

زيادة الاستهلاك:

يعد الاستهلاك أحد أهم مكونات الناتج الوطني الإجمالي، فهو يأتي على جانبي المعادلة حيث يعد دخلاً وإنفاقاً عند قياس الناتج الوطني الإجمالي. أي عندما يقوم الشخص بالاستهلاك أي ينفق على شيء يعتبر هذا الإنفاق دخلاً للشخص الذي أنتج وباع الشيء. كما ويعتمد إنفاق الشخص على عامل مهم ألا وهو الدخل فجزء من الدخل يتم استهلاكه وجزء منه يتم ادخاره.

حيث تختلف نسبة الادخار والاستهلاك من فرد إلى آخر وأيضاً من مجتمع إلى آخر، فبعض المجتمعات تميل إلى الادخار أكثر من نسبة الاستهلاك وبعضها العكس، وفي كلتا الحالتين عمل جيد؛ لأن في كلا الحالتين تؤدي إلى النمو والتنمية الاقتصادية كالتالي: -

○ عندما تميل بعض المجتمعات إلى الاستهلاك أكثر يزيد ذلك من النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك وخصوصاً للسلع المعمرة يشجع على الانتاج وبالتالي ستزيد الحاجة لتشغيل الإيدي العاملة ووجود أعمال جديدة.

○ وعندما تقوم المجتمعات التي تميل إلى الإدخار تقوم بتوجه الادخار في الاستثمار في المشاريع والتي بطبعها تكون طويلة الأجل فذلك يزيد من التنمية الاقتصادية حيث تتوافر فرص العمل، وبالتالي سيزداد حجم الانفاق بأنواعه الإستهلاكي والاستثماري وينمو تبعاً لذلك الحجم الحقيقي للناتج الوطني الإجمالي.

كما ويعد الإنفاق الاستهلاكي أحد مكونات الطلب الكلي والذي يرتبط طردياً بحجم الدخل المتاح؛ لأن زيادة الاستهلاك المعتمدة على الدخل تحد من الركود، وإن تطبيق الإجراءات التي تزيد الاستهلاك تساهم إلى حد كبير في الحد من هذه الأزمة الاقتصادية ومنها:

²⁵وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب و الحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص245-250

- توزيع دخول إضافية على الطبقات الفقيرة في صور إعانات .
- تخفيض الضريبة على هذه الطبقات فيحسن ذلك حالتها الاقتصادية فتستطيع أن تستهلك (أي تنفق)،
فستطيع بذلك الحد من الركود .

وعلى ضوء ماسبق، تخلص الدراسة أن حجم الدخل يحدد نسبة الاستهلاك والادخار وأن نسبة الادخار والاستهلاك تعتمد على المجتمع حيث تختلف من مجتمع إلى آخر، وأن الإدخار لاستخدامه في المشاريع والاستهلاك في الانفاق على السلع، كلاهما نتائج جميلة وإيجابية حيث تساعد على ازدهار الاقتصاد فبسببهم نقوم بتشغيل الأيدي العاملة وأيضاً إنتاج سلع أخرى جديدة وبالتالي نحد من ظاهرة الكساد الاقتصادي، وكذلك من خلال تقديم الإعانات للطبقات الفقيرة وتخفيض الضرائب.

سياسة التمويل بالعجز²⁶:

من المعروف أن انخفاض الطلب الفعال هو السبب الرئيسي للبطالة ويمكن علاجه عن طريق زيادة الطلب الفعال وتستطيع الحكومة القيام به فتنشط الاستهلاك والاستثمار، عن طريق اتباع سياسة التمويل بالعجز والتي تم اكتشافها في الثلاثينيات عندما حدث الكساد الاقتصادي، وتقوم الحكومات بالتنشيط من خلال:-

1. الحكومات تخصص مبالغ للنفقات العامة أكبر من المبالغ التي تحصل عليها من الضرائب فتؤدي النفقات الحكومية الإضافية إلى توزيع قوة شرائية إضافية ترفع الطلب الكلي وبالتالي ينشط الاقتصاد.
 2. تحصل الحكومات على الموارد التي تغطي بها العجز في الميزانية، أما عن طريق الاقتراض من الأفراد أو عن طريق الاقتراض عن طريق البنك المركزي حيث يصدر للحكومات كميات إضافية من النقود.
- ويوضح وليام بيفريدج في هذا الصدد: " أنه يمكن للدولة التمويل بالعجز ولكن عندما لا يكون الاقتصاد قد وصل إلى مرحلة التشغيل الكامل، أما بالوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل، فيجب على الدولة التوقف عن سياسة العجز، لأنه هنا يؤدي إلى التضخم".

بناء على ماسبق، تخلص الدراسة إلى أن الدولة تلجأ إلى اتباع سياسة التمويل بالعجز في حالة قلت الطلب الفعلي وفي حالة عدم التشغيل الكامل للأيدي العاملة وذلك عن طريق تخصيص مبالغ للنفقات العامة أكبر من

²⁶ وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص 245-250

المبالغ التي تحصل عليها من الضرائب، وتغطي الحكومة هذا العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض من الأفراد أو عن طريق الاقتراض من البنك المركزي (حيث يصدر للحكومات كميات إضافية للنقود). ولكن في حالة تشغيل العمالة الكاملة واتباع سياسة العجز سيؤدي ذلك إلى حدوث التضخم لأن الطلب سيزداد والاستهلاك سيزيد فالإنتاج سيكون منخفضا مقابل الاستهلاك المتزايد بالتالي سيرتفع مقابل ذلك الأسعار، وذلك سيلحق الضرر على أصحاب الدخل المحدودة فسيؤثروا اجتماعيا واقتصاديا. حيث أرى أن هذا الموقف من وجهة نظري هو موقف إنساني عظيم ولكن بشرط الضبط الدقيق ومراعاة الأوضاع عند اتباع سياسة التمويل للعجز لكي لا نقع في مشاكل أخرى نحن في غنى عنها.

حلول من وجهة نظر الإسلامية

بما أن هناك حلول من وجهة نظر الوضعية فإنه بالتأكيد يوجد حلول مميّزة من وجهة نظر الإسلام؛ لأن الله سبحانه وتعالى لم يترك أي مسأله في الحياة إلا وجاء بحلول وقواعد وطرق لترشدنا إلى حلها ونحن أمة مسلمة مدركة لهذا الشيء العظيم، فقد كانت هناك العديد من الحلول الموجهة لعلاج ظاهرة الكساد الاقتصادي وهي (الزكاة، والصدقات، وتحريم الاكتناز، وتحريم الربا والفوائد، والتوزيع العادل للدخل والثروة، وترشيد الإنفاق، والحد من الضرائب والمكوس، وإلغاء البطالة، والوقف الإسلامي، ... وغيرها) وأثرهم المميز في علاج الكساد الاقتصادي. ستقتصر الباحثة في هذه الفقرة بالحديث عن دور وأثر كل من الزكاة وإلغاء البطالة والوقف الإسلامي في علاج الكساد الاقتصادي، ولا تقصد بالحديث عن هذه الحلول بأنها الأهم بل جميعها مهمة ولكن لإختصار الوقت.

الزكاة وأثرها في علاج الكساد:

عند أداء فريضة الزكاة يتحقق التكافل في المجتمع الإسلامي، ويتحقق هذا التكافل والعدالة الاجتماعية من خلال الأموال التي يدفعها الذين تجب عليهم الزكاة إلى المستحقين للزكاة وهم الأصناف الثمانية التي جاء ذكرها في القرآن الكريم والزكاة تطهير النفس وتدفع لحاجة الجسد وتصون عزة الوجدان وتحفظ كرامة النفس الإنسانية، والأصناف الثمانية هي كما جاءت لقوله: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) 27، ومن الجدير بالذكر أن الزكاة من شدة

27 القرآن الكريم، سورة التوبة، آية رقم (60)

أهميتها، قد ذكر أن " الزكاة جاءت في 32 موضعاً في القرآن، منها 27 موضعاً جاءت مقرونة بالصلاة، وفي أكثر من 80 مرة إذا أدرجنا المصطلحات الأخرى كالنفقة والصدقة التي استعملت لمعالجة مشكلة الفقر" 28 . سأحدث في هذه الأسطر عن تعريف مبسط للزكاة من باب التوضيح ومن ثم سأحدث عن أثرها في علاج الكساد.

تعريف الزكاة:

في اللغة: "الزكاة: زكا: زكاة المال المعروف. وزكى ماله تركيه، أي أدى عنه زكاته. وتركى، أي تصدق. وزكا الزرع يزكو زكاء - ممدود، أي نما، وأزكاه الله" 29.

في الاصطلاح: "هو حق واجب، في مال خاص لطائفة مخصوصة، في وقت مخصوص" 30.

في الشرع: "تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين" 31.

على ضوء المبحث الأول في تعريف الكساد في اللغة كان تعريفه هو (عدم النفاق، النقصان والدونية الفساد، عدم الزواج)، وتلاحظ الباحثة بأن جاءت تعاريف الزكاة على عكس الكساد ومقابل لها (البركة، النماء، الطهارة، الصلاح). وبناءً على المبدأ الذي تتخذه في حياتها وهو "معالجة أي مشكلة حاصلتها بضدها (عكسها)، وإن لم يحل الضد المشكلة نلجأ بعدها لحلول أخرى"، ترى الباحثة من مفهوم الزكاة بأن المولى عزوجل قد فرض الزكاة لما لها من أثر فعال في علاج الكساد الإقتصادي.

الزكاة وأثرها في علاج الكساد: 32

بعدما تعرفنا على تعريف الزكاة، في هذه الأسطر سنتعرف على دور الزكاة الفعال في الحد من الركود الإقتصادي على النحو التالي:

1) الزكاة تعمل على القضاء على البطالة التي هي سبب مباشر في الركود الإقتصادي: لأنها تعين كل من هو قادر على الإنتاج، فهي تنشأ طاقات انتاجية إضافة إلى تشغيل الطاقات العاطلة فيتم القضاء على البطالة تدريجياً،

28 د. عبد الحميد براهيمى، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1997م، ص34

29 إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط1، 2005م، ص454.

30 د. عبد الحميد براهيمى، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص26

31 د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة دراسة مقارنة الأحكام وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،

ط24، 2000م، ص37.

32 وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص254-257

على سبيل المثال: (إذا كان هناك شخص اسمه أحمد وهو فقير جدا ولكن قادر على الانتاج ولكن ليس له أي مبلغ مالي، فجاء شخص آخر (راشد) غني صاحب مال وأعطى أحمد مال من زكاته على أموال ثم قام أحمد وفتح مثلا دكان صغير جدا يبيع مثلا الحلويات وبعدها استفاد من ذلك ووسع حجم الدكان وبعدها استفاد وتتطور بيع حاجات أخرى، فالزكاة التي قدمها راشد لها فضل في القضاء على بطالة أحمد وجعله إنسان منتج نافع لنفسه وغيره) وأيضا العاملين عليها يأخذوا نصيبهم من الزكاة بحيث يكون "الضمان الاجتماعي في سده لاحتياجاتهم ويغنيهم ويحفظهم من وسوسة النفس الشيطانية بالاعتداء على الصدقات وخيانة الأمانات"³³.

(2) إن فريضة الزكاة تعد وسيلة فعالة من وسائل إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، وذلك على أساس عادل، فالزكاة عندما تؤخذ من الغني وتعطى للفقير فسيسعى الفقير من جراء الزكاة إلى شراء السلع والخدمات فذلك سينعش الاقتصاد الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي ستعم المنفعة للجميع.

(3) من ضمن مصارف الزكاة مصرف الغارمين: ويقصد به "هو أن يعطى الغارم من الزكاة بمقدار ما غرم إذا كان ركب الدين في مصلحة عامة، أما إذا كان قد استدان لمصلحة نفسه، فيؤدي فاضل دينه من الزكاة، إذا استغرق الدين كله ماله، ثم يصبح مستحقا للزكاة ويشترط لذلك ألا يكون قد استدان لمعصية"³⁴، و"هم في الشريعة كل فرد ذي نية حسنة لا يقدر على تسديد دينه ولا يتوفر بعد انقضاء مدة القرض على النصاب (أي الحد الأدنى من الموارد لسد حاجياته الأساسية)"³⁵، والذين استدانوا لتقديم خدمة عامة وللإصلاح بين الناس أيضا يستحقوا أن تسدد ديونهم حتى لو كانوا قادرين تشجيعا لأعمال البر وفعل الخير. فسهم الغارمين من الزكاة تمكن من له حرفة من مزاوله حرفته أو تجارته أو زراعته وقد استفاد الاقتصاد الوطني من وراء استغلال هذه الطاقات العاطلة بتحويلها إلى منتجة فبعمل العاطلين سيزداد الطلب والانفاق وبالتالي سيزداد الانتاج ويؤدي ذلك إلى انتعاش الاقتصاد والحد من الركود.

³³ د. غازي عناية، الاقتصاد الإسلامي الزكاة والخيرية دراسة مقارنة، بيروت: دار أحياء العلوم، ط1، 1995م، ص348

³⁴ د. رفعت العوضى، نظرية التوزيع، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الاجبرية، 1974م، ص354

³⁵ د. براهيم، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997م، ص119

4) دوام دفع الزكاة طوال العام: لأننا نقوم بدفع الزكاة إذا حال عليها الحول فهي تتكرر على طول العام على مختلف الناس الأغنياء، وتفرض أيضا على الأموال النامية فمن هنا نلاحظ أن الزكاة تحد من آثار الكساد وتلاحقها إلى أن تختفي مشكلة الركود الاقتصادي.

5) إن الزكاة لها تأثير كبير على مؤشرات النمو الاقتصادي، وعلى رأسها تنشيط إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات المواطنين. فبمجرد إعطاء الأغنياء الأموال لمستحقيها من الفقراء والمساكين وغيرهم فالتالي سيقبلون على شراء السلع وسيحقق بذلك الاكتفاء الذاتي، وكذلك إذا استغلت الطاقات البشرية في العمل بمشروعات سينمو الاقتصاد وستتوفر فرص العمل للعاطلين. الزكاة تعمل على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار وعدم الاختلاف بينهما مما يبعد الاقتصاد عن الأزمات والمشكلات.

بناء على ما سبق، تلخص الباحثة بكلمات بسيطة ونقول: أنه يجب علينا اتباع أسس وقواعد سياسات التوزيع في الزكاة التي حث عليها ديننا الإسلامي بحذافيرها؛ لكي نستطيع أن نحقق العدالة الاجتماعية بين المجتمع، ولضمان حياة سعيدة وكريمة كحد أدنى في حاجياتهم الأساسية وشعورهم بالحرية ولصيانة كرامة الإنسان وحفظها عن طريق دعم الأشخاص في حرفهم وأيضاً توظيف العاطلين (القضاء على البطالة) من جراء الزكاة فسيترتب على ذلك زيادة الطلب والإنفاق الذي سيؤدي إلى زيادة الإنتاج فتتالي سينهض السوق وينتعش الاقتصاد وستخلص من مشكلة الركود بإذن الله.

إلغاء البطالة وأثرها في علاج الكساد:

البطالة هي ظاهرة اجتماعية ولكن لها تأثير سلبي جداً وكبير على اقتصاد البلاد، فهي تعتبر من الظواهر الاقتصادية، حيث تؤدي البطالة المستمر إلى فترة طويلة إلى حدوث الفوضى والجرائم والفقر وبالتالي يتأثر الاقتصاد ويحدث ما يسمى بالركود الاقتصادي. تعد البطالة من المسببات الرئيسة للركود؛ لأن الشخص ليس لديه أي مردود ليشتري السلع والبضائع فذلك سيشل الاقتصاد، وتحدث هذه المشكلة. فيمكننا أن نقول أن البطالة هي رغبة الشخص في العمل ولو كان الدخل منخفضاً، ولكن لا يوجد مجال أو فرصة متاحه للعمل. سنتعرف في هذه الأسطر عن الأسس التي وضعها الإسلام للقضاء على ظاهرة البطالة، ولكي نستطيع من خلالها أن نحد من مشكلة الركود الاقتصادي.

الأسس التي وضعها الإسلام لإلغاء البطالة:³⁶

(1) منع إعطاء الزكاة للقادرين على العمل، فعن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: " سألت رسول الله فأعطاني، ثم سأله فأعطاني، ثم سأله فأعطاني، ثم قال: يا حكيم إن هذا المال خضرة حلوة، فمن أخذ بسخاوة نفس بورك له فيه، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك فيه، وكان كالذي يأكل ولا يشبع، اليد العليا خير من اليد السفلى. قال حكيم: فقلت: يا رسول الله والذي بعثك بالحق لا أرزأ أحدا بعدك شيئا حتى أفارق الدنيا"، لأن إذا أعطوهم الزكاة سيتشجعون على أخذ حاجاتهم بدون تعب، بل يجب علينا إرشاد العاملين نحو فرص العمل لأن في العمل صون لكرامة الإنسان وفي السؤال مذله.

(2) تدريب العمال على كسب مهنة وحظهم على التعليم، وحثهم على اتقان العمل لأن الله يحب إذا عمل أحد أي عمل أن يتقنه ويعمل به بدمه وضميره، روي عن لقمان عليه السلام أنه قال لابنه: "يا بني خذ من الدنيا بلاغك، وأنفق من كسبك لآخرتك، ولا ترفض الدنيا كل الرفض فتكون عيالا وعلى أعناق الرجال كاللأ".

(3) يجب إعطاء العامل أجره كاملاً غير منقوص، لقول النبي عليه الصلاة والسلام: " أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه".

(4) تشجيع المرأة للدخول في ميدان العمل وخاصة عندما ينخفض عدد الذكور، قال تعالى: (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فُسْرَتُمْ فَلَكُمْ أَنْتُمْ وَطَرَتُمْ عَلَيْهِنَّ فَلَاحِقَ الْأَمْرِ الْأُنثَى³⁷). وأيضاً مساعدة العمال وتحفيزهم ومنحهم المال لإقامة المشاريع الصغيرة.

ومن ضوء ما سبق، ترى الباحثة أن المسلم عندما يستشعر بأن هذه الأسس التي جاء بها الإسلام سيتبعها وسيقتننها وبالإضافة إلى أن الله سبحانه وتعالى رفع مرتبة العمل بمرتبة العبادة وأيضاً قد شن حرباً على البطالة وأن اليد العليا أفضل من اليد السفلى، فبالتالي سيتقن العمل لأنه يعلم بأن الله يراقبه في كل خطوه يخطيها وكذلك لا

³⁶ وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ص 284-286

³⁷ القرآن الكريم، سورة الطلاق، آية رقم 6

ننسى الأجر والثواب العظيم للعاملين عند الله في الآخرة، وفي الحياة الدنيا من القدرة على مواكبة الحياة وحماية النفس من التذلل والعيش بكرامه من خلال الحصول على الأجر من العمل.

الوقف الإسلامي وأثره في علاج الكساد:

قال تعالى في كتابه الحكيم: - (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ)³⁸. ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"³⁹.

وعن ابن عمر قال: "أصاب عمر بخبير أرضا فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أصبت أرضا لم أصب مالا قط أنفس منه، فكيف تأمرني به؟ قال: (إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها) فتصدق عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث في الفقراء والقريبى والرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا غير متمول فيه"⁴⁰.

من مجمل النصوص يتضح أن الإسلام أولى أهمية كبيرة للوقف لما لها دور فعال في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاخلاقية وغيرها، وذلك من خلال إيقاف الشخص شيء من ممتلكاته للآخرين ابتغاء لوجه الله، لإدراكه أن هذه الأفعال لها مردود وثمار رائع في الدنيا وأيضا في الآخرة.

ستعرض الباحثة في هذه الفقرة عن مفهوم الوقف لغة واصلاحا من باب التوضيح ومن ثم ستحدث عن إسهامات الوقف الإسلامي العظيم في تخفيض الأزمات المالية وبالأخص الحد من الركود الاقتصادي.

مفهوم الوقف:

في اللغة: وقف الأرض ونحوها: جعلها وقفاً في سبيل الله. والوقف من مصدر وقف، ما يخص المؤسسات الدينية من مال وغيره⁴¹.

في الاصطلاح: "هو حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح"⁴².

³⁸ القرآن الكريم، سورة آل عمران، رقم الآية 92
³⁹ د. علي جمعة، موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية-الجوانب الاقتصادية للمصارف الإسلامية، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2009م، مجلد 1، ص347
⁴⁰ وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص287، 288
⁴¹ معجم زايد، المرجع السابق، ص1011 - 1012.
⁴² وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص288

أو " هو حبس أصل العين عن التصرف فيها، بوجه من الوجوه الناقلة للملكية، كالبيع والهبة والميراث، مع التصديق بثمرها أو منفعتها على وجه من وجوه البر والخير"⁴³.

مما سبق يمكن أن نقول أن تعريف الوقف هو حبس الأصل وتسبيل (في سبيل الله) الصدقة، ابتغاء لوجه الله ولنيل الثمار الرائعة في الدنيا والآخرة .

إسهامات الوقف في التخفيف من الأزمات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص الركود الاقتصادي كآتي:-⁴⁴

- 1) يسهم الوقف الإسلامي في زيادة الطلب الكلي وذلك من خلال :
 - زيادة الانفاق الاستهلاكي: تخصيص جزء من موارده على الغذاء والملبس والسكن وغيرها من حاجات استهلاكية مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك.
 - وزيادة الانفاق الاستثماري: المتمثل في الصحة والمدارس والمستشفيات والكليات، حيث ينتقل وقف الأموال في هذا الاستثمار من فائدة فردية إلى فائدة جماعية، وهذا الاستثمار سيفتح مجالاً لفرص العمل والتوظيف مما سيكون باباً للرزق.
 - 2) يسهم الوقف الإسلامي في التخفيض من عجز الموازنة: وذلك من خلال توفير موارد لتمويل إنتاج السلع العامة من خدمات للرعاية الاجتماعية والصحية وبتالي سيخفف العبء على الحكومة.
 - 3) يسهم الوقف الإسلامي في إعادة توزيع الثروات والدخل القومي: بالمساعات المقدمة من جراء الوقف للفقراء والعاجزين، سيقبل ذلك من حجم الفوارق بين الطبقات الفقير والغنية.
 - 4) يسهم الوقف الإسلامي في التقليل من مشكلة البطالة: أن الوقف سيحتاج إلى أيدي عاملة لتنظيمه وإدارته والإشراف عليه، وأيضاً يتيح فرص تعلم المهن والمهارات.
- على ضوء ما سبق، ترى الباحثة أن للوقف الإسلامي دور كبير في الحد من الركود الاقتصادي، حيث سيقبل نسبة البطالة، وسينتج عنه زيادة في الطلب والانفاق وبالتالي سيزداد الانتاج ويتنشط السوق وسندخل بمرحلة الانتعاش الاقتصادي، ويحد من الركود هذا على وجه الخصوص، ولكن لا ننكر أبداً دوره الرائع على مستوى الأفراد والمؤسسات والحكومات، في المجالات الاجتماعية والثقافية والصحية والسياسية من خلال ما يقدمه الوقف

⁴³د. إبراهيم الطحاوي، الاقتصاد والإسلام مذهباً ونظاماً -دراسة مقارنة، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، الجزء الأول، 1974،

ص391

⁴⁴وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص288-290

الإسلامي سواء على المستوى الداخلي (داخل البلاد) أو المستوى الخارجي (خارج البلاد). فما أروع من عمل إيماني وإنساني!

واقترح من هذا الصدد أن تكون هناك مؤسسات مسؤولة عن توظيف الناس تعمل بأمانه من غير الرشاوي والواسطات بل الاتقان كما ذكرنا بكل شيء لأننا نعلم بأن الله يراقبنا وهناك جزاء وعقاب سيحدث بعدها، وأيضا أتمنى أن يكون هناك تنسيق بين الجامعات والمؤسسات من قبل أن يتخصص الطالب في أي مجال لكي نشجعهم في الدخول في مختلف المجالات المطلوبة وأيضا نعطيهم مبلغ رمزي لتشجيعهم على التميز والتفوق في مجالهم. بالفعل إذا اتبعنا هذه الأسس السابقة سنتمكن من القضاء أو الحد من مشكلة البطالة التي هي المسبب الرئيسي للكساد وبالتالي تجنب الوقوع في مشكلة الكساد الاقتصادي.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والشكر له سبحانه الذي بفضلته ونعمته ورحمته وبتوفيقه لنا يسر لنا إتمام هذا البحث، ومن خلال ما تم عرضه في المباحث الثلاث السابقة وإتماما للفائدة، سنتناول في هذا القسم أهم النتائج المستخلصة التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث عن موضوع "الكساد الاقتصادي من وجهة نظر وضعية وإسلامية: دراسة مقارنة" وبعدها سنقدم بعض التوصيات:

النتائج المستخلصة:

1- لقد عرف العلماء تعاريف مختلفة لمعنى الكساد في اللغة، ولقد خلصت الدراسة للوصول إلى كلمات تعرف هذه الكلمة فوجدت المرادف للكساد من وجهة نظرها هو المرض، والعطل، والبلادة، والإهمال، والنوم، وعدم النفع، والخمول.

2- وعرف العلماء الوضعيين من وجهة نظرهم تعاريف مختلف للكساد الاقتصادي، وقد اختلفت في الصياغة ولكن متشابهة في المعنى، واستنتجت الباحثة تعريفاً للكساد الإقتصادي تبعاً لتعاريفهم وهو: "تلك المرحلة التي يكون فيها الاقتصاد منهاراً ومعقد حيث يكون المستوى العام للنشاط الاقتصادي منخفض؛ لأن عرض النقود منخفض مما يسبب ارتفاع في قيمة النقود وانخفاض الأجور وبالتالي الأسعار تنخفض والطلب على

السلع والخدمات كذا ينخفض مقابل العرض فالإستهلاك يقل والانتاج يجمد وفي النهاية يدمر السوق، فيحدث ما يسمى بالكساد الإقتصادي".

3- وأيضا كانت هناك تعاريف من وجهة نظر إسلامية واستنتجت كذلك تعريفاً خاصاً بها، بناءً على تعاريفهم وهو " أن النشاط الاقتصادي يصل لمرحلة الجمود، لأن الطلب على السلع يقل والبضائع التي انتجت لم يعد أحد يرغب بشرائها فيخسر المنتجون العوائد المتوقعة من جراء الجهد والموارد في الانتاج فيحدث أن المخزون السلعي يزيد فتخسر، فتضطر المصانع إلى تقليل الأيدي العاملة وتقليل الأجور لعدم قدرتها على الدفع، ويؤدي ذلك إلى حدوث البطالة، وبالتالي سيزيد انخفاض القدرة الشرائية في الاستهلاك أكثر عن ذي قبل، فيحدث مع استمرار الوضع على ما يسمى بالكساد الاقتصادي".

4- تمر الدورات الاقتصادية بمراحل عديدة، والمرحلة التي تسبق مرحلة الكساد هي مرحلة الإنكماش وهي المرحلة التي تكون بها الأمور أقل تعقيداً من مرحلة الكساد فيجب أن نعالج مرحلة الإنكماش أول بأول؛ حتى نتجنب أو لا نصل إلى مرحلة الكساد، لأننا أدركنا أن مرحلة الإنكماش هي مؤشر لإقتراب وحدث الكساد الإقتصادي.

5- في المبحث الثاني، تعرفنا على بعض الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الكساد الإقتصادي ومنها (الحروب والكوارث، البطالة، سوء التوزيع وتركز الثروات، الضرائب وغيرها) وأثرها الكبير، وقد قامت الباحثة بحلها من وجهة نظرها المتواضعة عن طريق المبدأ الذي تتخذه في حياتها وهو "معالجة أي مشكلة حاصلة بضدها(عكسها)، وإن لم يحل الضد المشكلة نلجأ بعدها لحلول أخرى"، وتمكنت الباحثة من خلال هذا المبدأ المتواضع في الوصول إلى حلول متواضعة من وجهة نظرها؛ للحد من مشكلة الكساد الإقتصادي.

6- ذكرت العديد من الحلول من وجهة نظر الوضعين، فتطرقنا إلى حلين وهما زيادة الإستهلاك وسياسية التمويل بالعجز، فترى أن الوضعيين في هذا الحلين كأنهم اتجهوا لحل مشكلة الكساد من ناحية إسلامية، فعند الحديث عن زيادة الإستهلاك كانوا يقدمون الإعانات للطبقة الفقيرة، ليتمكنوا من الصرف ويتعدل وضعهم، ومن ناحية سياسة التمويل بالعجز تخصص الحكومات مبالغ للنفقات العامة تغطي بها العجز في الميزانية، أما عن طريق الاقتراض من الأفراد أو عن طريق الاقتراض عن طريق البنك المركزي حيث يصدر للحكومات

كميات إضافية من النقود. فترى أن الموقف من وجه نظرها هو موقف إنساني عظيم ولكن بشرط الضبط الدقيق ومراعاة الأوضاع عند اتباع سياسة التمويل للعجز لكي لا نقع في مشاكل أخرى نحن في غنى عنها، ولاحظت من الحلين كأنهم يتبعون طريق الصدقات من ناحية التبرع والرغبة في تحقيق عدالة التوزيع المتبعة في الدول الإسلامية من حلولهم، فنحن بدورنا نهديكم ديننا الإسلامي لكي يتبعوه معنا لكي نتخلص من مشكلة الكساد الإقتصادي والمشاكل الأخرى، فنحن لا نفلح من غيره وأنتم كذلك لن تفلحوا إلا به؛ لأنه هو الوحيد المدبر لأمر البشر في كافة المجالات.

7- وبالطبع علماء المسلمين قدموا العديد من الحلول من وجهة نظر إسلامية، فتطرقنا في المبحث عن بعضها وليس المعنى أن البقية ليست مهمة بل كلهم كتلة واحدة تسهم في الحد وعلاج الكساد الاقتصادي، ومنها الزكاة، وإلغاء البطالة، والوقف الإسلامي وأدوارهم العظيمة في العلاج كما ذكرناها سابقا.

التوصيات:

a. توصي باتباع التعاليم الإسلامية في جميع أمورنا قبل البدء بأي شيء لكي نسلم من المخاطر فإن علمت أنه حرام أقفل الباب، فمثلاً بيع الدين في الإسلام محرم وأيضا يجب علينا ألا نستغل حاجة الناس ولا نظلمهم ويجب ألا نكذب من أجل أرباح دنيوية خداعة وننسى من أجلها تعاليمنا الإسلامية في أمور الدنيا، فأعلم يا صاحبي من حفر حفرة لأخيه وقع فيها. فاتبع تعاليم الإسلام وادرس الموضوع دراسة كاملة مستقبلية وتعرف على آثارها ومن ثم ابدأ بمشروعك فما دمتك متوكل على الله وصادق في عملك ستلقى كل الخير بإذن الله.

b. تقترح الباحثة على أن يكون هناك ميزانية احتياطية في حالة حدوث كوارث طبيعية يطلق عليها باسم (ميزانية الحوادث الطبيعية)، وأيضا في حالة الحروب تكون هناك أماكن مجهزة بجميع النواحي الصحية من الأدوية والأغذية والتهوية والصرف الصحي وغيره أي مؤمنة بشكل صحي تحت الأرض وسرية في حالة حدوث الحرب أطلقت عليها اسم (ملاجئ وقت الحرب) بالإضافة إلى الإعداد

العسكري للشباب والبقية القادرة على ذلك للاحتياط وتجنب آثار الحروب المرعبة التي تهلك النشاط الإقتصادي.

c. تقترح الباحثة أن تكون هناك توعية للأفراد والمؤسسات عن أهمية هذا الموضوع (الكساد الإقتصادي ودور الإسلام في علاجه وكيفية التصرف)، لكن بشرط أن يكون تطبيقاً فعلياً وليس كلاماً على ورق، فتكون التوعية عن طريق محاضرات سواء في المدارس أو الجامعات والمؤسسات أو عن طريق منشورات وكتيبات صغيرة أو عن طريق مقال صغير مكتوب في الجرائد أو عن طريق برامج إذاعية تتحدث عن هذا الموضوع، لكي يكون هنا حوار واجتهادات مختلفة من المهتمين للموضوع ربما ستقينا آراءهم واقتراحاتهم من الوقوع في هذه المشكلة، فالله سبحانه يسر لنا العقل وأعطانا القواعد الآمنة لكي نسير بالحياة آمين.

d. وأخيراً، تقترح الباحثة بأن تكون هناك مؤتمرات بين الدول جميعها يعقد 4 مرات في السنة لكي يناقشوا موضوع الكساد الإقتصادي والأوضاع الحاصلة، ويتبعوا الحلول المنقذة من هذا الكساد لكي يقوا الجميع من هذه المشكلة التي يتأثر بها جميع الاقتصاديات في العالم، ويجب المناقشة بشكل جاد وصريح ويجب الإستفادة مما حدث سابقاً وليس مجرد تضييع وقت من غير تنفيذ، وتؤكد على ضرورة تنفيذ الخطط المجدية وتوقيعهم على الالتزام ومن خالف الموضوع يتحمل عبء ما يحدث له، لا أقصد من هذه الكلمة نسيانه فنحن متبعين الدين الإسلامي الذي فيه حب وتعاون وتآلف ولكن مقصدي من الكلمة لكي يكون له رادع ويتجنب المخالفة المدمرة.

فهذا جهدي بين أيديكم فإن أخطأت فمن نفسي، وإن أصبت فمن الله الهادي إلى سواء السبيل، سبحانه ربي لا إله إلا أنت ، لك الحمد كما ينبغي لعظيم وجهك وجلال سلطانك، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

المراجع

(1) القرآن الكريم.

- (2) د. إبراهيم الطحاوي، الاقتصاد والإسلام مذهباً ونظاماً —دراسة مقارنة، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، الجزء الأول، 1974.
- (3) د. ثريا الخزرجي، الأزمة المالية الراهنة وأثرها في الإقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن: جامعة الإسرء، 2009م.
- (4) د. رفعت العوضي، نظرية التوزيع، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الاجيرية، 1974م.
- (5) أ.د عبد الحميد الغزالي، أساسيات الإقتصاديات النقدية وضعياً وإسلامياً مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية، القاهرة: دار النشر للجامعات، ط1، 2009م.
- (6) د. عبد الحميد براهيم، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1997م.
- (7) د. عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد ، دبي: دار البيان، دبي، ط2، 1998 م.
- (8) د. عبد الهادي علي النجار، تغير قيمة النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي وفي الفكر المعاصر، جامعة المنصورة: مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2001م.
- (9) العالم. عطاء بن خليل أبو الرشته، الأزمات الاقتصادية واقعها ومعالجتها من وجهة نظر الإسلام، عمان: المركز الثقافي، 1990.
- (10) أ.د. على جمعة، موسوعة الاقتصاد الإسلامي - في المصارف والنقود والأسواق المالية، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2009م، المجلد 1.
- (11) د. غازي عناية، الاقتصاد والإسلامي الزكاة والخيرية دراسة مقارنة، بيروت: دار أحياء العلوم، ط1، 1995م.
- (12) د. فريد كورتل، الأزمة المالية: مفهوما وأسبابها وانعكاساتها على الدول العربية، الجزائر: جامعة سكيكدة، ط1، 2009م.
- (13) محمد بن كرم بن منظور ، لسان العرب، بيروت: دار صادر، 1979، المجلد 11.
- (14) د. نادية حسن محمد العقل، نظرية التوزيع في الإقتصاد الإسلامي، الأردن: دار النفائس، ط1، 2011م.

- (15) د.هناء محمد هلال الحنيطي، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية الإقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إقتصادي إسلامي . ورقة بحثية بعنوان (دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية)، عمان-الأردن، 2010م.
- (16) وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب و الحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 2011م.
- (17) د.وفاء محمد عزت شريف، نظام الديون . بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية أسباب الركود الإقتصادي ودور المصارف الإسلامية في تنشيط الإقتصاد، الأردن : دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 2010م.
- (18) د.يوسف القرضاوي، فقه الزكاة دراسة مقارنة الأحكام وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط24، 2000م.
- (19) د. أحمد محمد العسال، ود. فتحي أحمد عبد الكريم، النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه، القاهرة: مكتبة وهبة، ط7، 2010م.
- (20) اسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط1، 2005م
- (21) عبد الوهاب السيد، ومحمد القلماوي، المعجم الوسيط، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ج1، ط3، 1985م.
- (22) معجم زايد، أبوظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية الإنسانية، ط1، 2012م.